مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

هل يستعيد العراق سلطة الدولة من رحم الفوضى؟

الكاتب: ديفيد بتريوس

المصدر: واشنطن بوست الأمريكية / نُشر بتاريخ 1 تموز 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

هل يستعيد العراق سلطة الدولة من رحم الفوضى؟

الكاتب: ديفيد بتريوس

المصدر: واشنطن بوست الأمريكية / نُشر بتاريخ 1 تموز 2026[1].

حملة مكافحة الفساد مؤشر لـ "الدولة الأقوى" واختبارات كبرى لا تزال قائمة.

يرى الجنرال المتقاعد في الجيش الأمريكي، ديفيد بترايوس الذي قاد قوات التحالف في العراق بين عاميّ 2007 و2008، وشغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية (2008-2010)، ثم أدار وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بين عاميّ 2011 و2012 ، أن هناك سلسلة من الأحداث في العراق لم تحظَ باهتمام كبير مؤخراً، لكنها قد تؤشر إلى بداية واحد من أهم التطورات السياسية في البلاد منذ سنوات: وهو استعادة سلطة الدولة العراقية.

فبناءً على مذكرات اعتقال أصدرها مجلس القضاء الأعلى العراقي، ألقت عناصر من جهاز مكافحة الإرهاب القبض على أكثر من 60 شخصية سياسية بارزة ومسؤولين آخرين في بغداد بتهم تتعلق بالفساد. وتفيد التقارير بنقل محتجزين آخرين من إقليم كردستان العراق إلى عهدة جهاز مكافحة الإرهاب، بالتزامن مع رفع الحصانة عن أكثر من 10 أعضاء في البرلمان. وفي هذا السياق، أفادت مصادر مطلّعة لوكالة "شفق نيوز" بأن المرحلة الأولية للحملة قد تشمل نحو 200 عملية اعتقال.

وتُبرز تطورات أوسع نطاقاً أهمية هذه الحملة، إذ بدأت المحاكم بإصدار أحكام بالإدانة وأوامر بمصادرة الأصول في قضايا فساد كبرى. كما أكدت الحكومة مجدداً على الموعد النهائي المحدد في 30 أيلول/ سبتمبر لتسليم الأسلحة غير المُرخّصة، في

[1] David Petraeus: What a wave of prominent arrests means for Iraq.
https://www.washingtonpost.com/opinions/2026/07/01/iraqi-governments-anti-corruption-push-could-be-turning-point/

وقت تحاول فيه بعض الفصائل المسلّحة تصنيف "أسلحة المقاومة" خارج نطاق سلطة الدولة.

ولا تكمن أهمية هذه التطوّرات في هوية المعتقلين فحسب، رغم أن ذلك يستحق تدقيقاً وثيقاً حيث شهد العراق حملات لمكافحة الفساد من قبل، لكن ما يجعل الحملة هذه المرة مختلفة هو احتمال أن تكون مؤسسات الدولة الرئيسية المتمثلة بالسلطة القضائية، ومكتب رئيس الوزراء، والجهاز الأمني الأكثر احترافية في البلاد (جهاز مكافحة الإرهاب) تعمل معاً بتنسيق مشترك لإعادة فرض سيطرة الدولة.

على مدى معظم العقديّن الماضييّن، نظر صنّاع السياسة الأمريكيون إلى العراق في المقام الأول باعتباره مشكلة تتطلب الإدارة والاحتواء. أما اليوم، فيمكنهم البدء في طرح سؤال مختلف: هل بدأ العراق أخيراً يكتسب أهمية استراتيجية بحد ذاته؟.

لقد شهد المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط تحولات جذرية، فقد مُنيت إيران بانتكاسات عسكرية مهمة، وضَعُف حزب الله بشكل كبير، وسقط نظام الأسد في سوريا. ولا شك أن إيران تبقى قوة إقليمية ذات نفوذ كبير، إذ تحتفظ بتأثير سياسي ملموس في العراق، وتواصل دعم حلفاء مسلّحين في أنحاء المنطقة، وتُظهر قدرتها على فرض تكاليف استراتيجية من خلال الضغط البحري في مضيق هرمز. غير أن التوازن الإقليمي أصبح أكثر سيولةً وتقلباً، وتخلق فترات الاضطراب الاستراتيجي فرصاً للدول التي تتمتع بالمرونة الكافية لاستغلالها، واليوم، يمتلك العراق مثل هذه الفرصة.

لم يعد السؤال الجوهري هو ما إذا كان بإمكان العراق هزيمة تنظيم "داعش"، فقد أنجزت قواته الأمنية بدعم انتقائي من القوات الأمريكية وقوات التحالف تلك المهمة

إلى حد كبير. كما أن التحدي لا يكمن في قدرة العراق على إجراء انتخابات أو نقل السلطة السياسية، فقد أثبت جدارته في ذلك.

بل إن الصراع اليوم يدور حول قدرة الدولة على استعادة سلطتها، وتتمحور المنافسة الحاسمة حول "الحوكمة" لا الجغرافيا، فلم يعد الأمر يتعلق بمن يسيطر على المدن، بل بأي المؤسسات تُحظى بالشرعية.

إنها في نهاية المطاف منافسة بين المؤسسات والشبكات، فهل تستطيع المحاكم ترسيخ سيادة القانون بوتيرة أسرع من تكيّف الممارسات الفاسدة؟ ، وهل يمكن للمؤسسات الأمنية المهنية توسيع سلطة الدولة دون إثارة مواجهات تزعزع الاستقرار؟، وهل تستطيع الوزارات الكفؤة تقديم الخدمات بفاعلية أكبر مما توفّره أنظمة المحسوبية في توزيع الامتيازات؟، وهل يمكن للهوية الوطنية أن تتجاوز الولاءات الفئوية؟.

ليست هذه الأسئلة مما يُجاب عنه في غضون أسبوع أو شهر، بل هي قضايا مصيرية ستحدد مسار العراق لسنوات طويلة قادمة.

غير أن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن بعض المؤسسات العراقية على الأقل بدأت تختبر حدود سلطاتها. وهنا يستحق "جهاز مكافحة الإرهاب" اهتماماً خاصاً، إذ برز كأكثر المؤسسات الأمنية العراقية كفاءةً واحتراماً، سيّما وأنه يتبع رئيس الوزراء مباشرةً دون المرور بوزارة الدفاع. ويشير قرار تكليف هذا الجهاز بمهام حسّاسة سياسياً إلى أن الحكومة تريد لهذه التحركات أن تُفهم باعتبارها تأكيداً لسيادة الدولة، لا مجرد تحقيقات جنائية عادية.

على الرغم من ذلك، ثمة محاذير مهمة، فالحملة الراهنة لم تثبت بعد أن هناك فصيلاً سياسياً فوق القانون. وإذا توقفت جهود مكافحة الفساد دون مواجهة المصالح السياسية وتلك المدعومة من بعض الفصائل والتي تتمتع بأعلى درجات الحماية فإنها ستكشف عن حدود سلطة الدولة بدلاً من إظهار انتصارها.

كما أن الاعتقالات وحدها لن تُحدث التحوّل المنشود في العراق، إذ لا بد أن تفضي التحقيقات إلى إجراءات قضائية عادلة، وأن تُظهر المؤسسات اتساقاً في الأداء بعيداً عن الانتقائية، وأن يصبح الإصلاح نهجاً مستداماً ومؤسسياً لا مجرد إجراءات متقطّعة.

في نهاية المطاف، تدور هذه المنافسة بين مؤسسات تتعلم وتتكيّف، وشبكات أثبتت منذ أمد بعيد مرونة لافتة، وستعتمد النتيجة بدرجة أقل على المواجهات الدرامية، وبدرجة أكبر على مدى قدرة الدولة على تعزيز فعاليتها ومأسسة سلطتها

بوتيرة أسرع من قدرة المصالح الراسخة على إعادة تشكيل نفسها. ومع ذلك، تشير هذه التطورات إلى احتمال مختلف للعراق عما هيمن على النقاشات لسنوات طويلة.

فطالما نُظر إلى العراق في المقام الأول باعتباره ساحة تتنافس فيها أطراف خارجية، مثل الولايات المتحدة، وإيران، وتركيا، ودول الخليج، فضلاً عن المنظمات الإرهابية والفصائل. لكن مستقبل العراق سيتحدد في نهاية المطاف وبدرجة أقل بفعل تلك القوى الخارجية، وبدرجة أكبر بمدى قدرة مؤسساته الوطنية على أن تصبح تدريجياً أقوى من الشبكات غير الرسمية التي طالما طغت عليها.

لا تستطيع الولايات المتحدة إنجاز هذه المهمة نيابة عن العراق، كما لا ينبغي لها أن تحاول ذلك، غير أنها تستطيع الاعتراف بالمؤسسات العراقية التي تبرهن على المهنية، والكفاءة، والمساءلة، والالتزام تجاه الوطن، وتقديم الدعم اللازم لها. وقد تكون

مساعدة تلك المؤسسات على النجاح واحدةً من أهم مساهمات أمريكا في تعزيز الاستقرار الإقليمي خلال السنوات المقبلة.

قبل عشرين عاماً، كان العراق يمثل ساحة المعركة الرئيسية في الشرق الأوسط. أما اليوم، فقد يصبح شيئاً أكثر أهمية بكثير: الاختبار المحوري لمدى إمكانية انبثاق مؤسسات دولة راسخة ومستدامة من رحم عقود من الحروب، والديكتاتورية، والعنف الطائفي، والإرهاب، والفساد، والتدخلات الخارجية.

على مدى عقديّن من الزمن، كان السؤال الجوهري الذي يواجه العراق هو ما إذا كانت الدولة قادرة على البقاء، أما السؤال الآن فهو ما إذا كانت قادرة، أخيراً، على ممارسة الحكم بفاعلية. ولن تقتصر أهمية الإجابة على العراقيين فحسب، بل ستمتد لتشمل كل دولة تسعى إلى تحقيق توازن مستقر في منطقة تشهد تحولات عميقة.

***